في المؤتمر القانوني الأول

عقوبة الاعدام في قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا

الحلة/ عادل الفتلاوي

ناقشت كلية قانون بابل في المؤتمر القانوني الاول دراسة قانونية حول (اشكالية تنفيذ عقوبة الاعدام في قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥). من قبل الباحث الدكتور محمد علي سالم الاسدي استاذ القانون في الكلية. وضح فيها ان الفقه الجنائي لم يتفق حول تاسيس المحكمة الجنائية العراقية العليا حيث رحب فريق منه بتأسيسها لكونها تمثل مشاركة جادة نحو اقامة العدل وارساء مبدا سيادة القانون في العراق عن طريق محاكمة الجرائم الجسيمة التي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان وفريق آخر يرى انها مجرد وهم وان نظام تاسيسها جاء قاصرا عن تحقيق العدالة.

ورأت الدراسة ان انشاء المحكمة على الرغم من الخلافات هي بمثابة رسالة الى الحكام والمسؤولين الذين قد يرتكبون جرائم مماثلة في المستقبل بانهم سيتعرضون الى المساءلة القانونية عما ارتكبوه من جرائم بنفس الطريقة التي يحاكم بها المسؤولون في النظام السابق كما ينطوي تاسيسها على بعد انساني يتمثل بطمأنة الشعب العراقي بعدم عودة الديكتاتورية من جديد وهذا يؤدي بدوره الى الامن والاستقرار وتهدئة خواطر عوائل الضحايا والمتضررين من سياسات النظام السابق .

واشارت الى ان المحكمة تاسست بموجب القانون رقم ١٠لسنة ٢٠٠٥ وقد حلت محل المحكمة الجنائية العراقية المتخصصة بالجرائم ضد الانسانية رقم ١ لسنة٢٠٠٣ التي شكلها مجلس الحكم التي تستند في تشكيلها بموجب الامر رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٣ الصادر عن المدير الاداري لسلطة الائتلاف.

وذكر الباحث ان المحكمة عقدت جلسات عدة في محاكمة مسؤولي النظام السابق عن الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصها وصدرت عنها احكام بحق من جرت محاكمتهم البعض بالاعدام واخرى بالسجن لمدد متفاوتة وقد تم تنفيذ حكم الاعدام بحق بعض المحكومين في قضية الدجيل وصدرت احكام بالاعدام في قضية الانفال بحق وزير الدفاع الاسبق ورئيس اركان الجيش وعلي حسن المجيد الا ان العقوبة لم تنفذ حتى الان.

واوضحت الدراسة ان تنفيذ الحكم يراد به تطبيق مضمونه على المحكوم عليه وقد بينت التشريعات الجزائية آلية تنفيذ العقوبات التي تقضي بها المحاكم ومنها التشريع العراقي طبقا لقانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١المعدل وكذلك ماجاء في قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا وقواعدها الإجرائية حيث تعد عقوبة الاعدام من اقدم العقوبات البدنية واشدها قسوة وتعرف بانها انهاء حياة المحكوم عليه بالوسيلة التي يحددها القانون وكانت هذه العقوبة وما زالت مثار جدل حول إلغائها او الإبقاء عليها وقد اخذ قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل بانه (شنق المحكوم عليه حتى الموت).

كما رسم قانون اصول المحاكمات الجزائية الية تنفيذ تلك العقوبة بمقتضى المواد (٢٨٥-٢٩٣)

مشيرة الى ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ لهذه العقوبة في المادة ٨/٧٠ علق العمل بعقوبة الاعدام بموجب الامر رقم ٧ القسم ٣ الذي اصدره بول بريمر ثم اعيد العمل بها بموجب الامر رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ شريطة ان يتم تنفيذ هذه العقوبة بموافقة رئيس الوزراء ومصادقة مجلس الرئاسة استثناء من احكام المادة ٢٨٥/ب والمادة ٢٨٦ من قانون اصول المحاكمات الامر الذي يعني عدم تنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة من المحاكم الجزائية الا بعد صدور مرسوم جمهوري يقضي بتنفيذ العقوبة وهذا ما اوجده الدستور العراقي النافذ بمقتضى المادة ٨/٧٣ والتي تنص على ان (يتولى رئيس الجمهوريةالصلاحيات الاتية..... الخ ثامنا (المصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المتخصصة) ولما كان قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا قد نص في المادة ٢٧/ثانيا على (...وتكون العقوبة واجبة التنفيذ بمرور (٣٠) ثلاثين يوما من تأريخ اكتساب الحكم او القرار درجة الثبات)

واختتمت الدراسة حول ماخلفه هذا النص من جدل واسع وخلافا بشان مضمونه كما انه يتقاطع مع الاحكام الاجرائية التي اوجبها المشرع لتنفيذ عقوبة الاعدام والسؤال او الاشكالية التي يثيرها هذا الموضوع حول طبيعة الحكم اذا لم يصادق مجلس الرئاسة على عقوبة الاعدام الصادرة من المحكمة الجنائية العراقية العليا . و الحلول المقترحة لانهاء التناقض الواضح في قانون المحكمة وقواعدها الاجرائية وبين قانون اصول المحاكمات الجزائية والدستور العراقي النافذ.

من الداخل

جرادة الجميلة

هادي جلو مرعي

رحل ابو فارس، وابو ضوية، ورحومي، وحجي راضي، وسبقهم، او لحق بهم آخرون، وهو امر محتوم على الخلق باجمعهم. عدا من طالته يد الارهاب، كالفنان مطشر السوداني، ووليد حسين جعاز... ويبقى الذكر الطيب، والابداع في شؤون الحياة المختلفة، فانا اتذكر من خليل الرفاعي مشاهد تمثيلية علمتني الامانة والصدق، وقد اكون تعلمت من مواقف اناس بعيدين عن المسرح والتلفزيون، ولكن صور الحياة متعددة، ويمكن ان اتعلم الاشياء الجميلة، من رجل دين، او شاعر، او ممثل..

ولست انسى طوال حياتي، تلك المسرحية العراقية الرائعة (الخيط والعصفور). وللمتلقي ان يرجع لمشاهدتها ليكتشف ان جميع صور الاخلاق والفضائل قد جرى تصويرها في مشاهد تمثيلية، مثلما تم تمثيل مشاهد اخرى تفضح الدجالين، واللصوص، والبخلاء، والعيارين، والكذابين، والسفهاء، والمجانين، والمتسولين.. والحيالين من امثال ماذي، وحكايته مع القاضي.

وكانت اكثر المشاهد اثارة وشداً للمتابع، حكاية عصفور (خليل الرفاعي) وجرادة (امل طه) الراقدة علىفراش المرض منذ مدة، بعد ان قضت عمراً طويلاً في التمثيل والتقديم الاذاعي، والتلفزيوني ورفضت ان تغادر الوطن حتى مع اشتداد الازمات، وظلت تضحك وتسعد الناس حتى ساعات متأخرة من ليل بغداد، الذي تنازعته الوحشة في بعض الاوقات، والامل في اخرى، ورأى النور في ساعات قليلة، ولم تقع مريضة حتى اطمأنت الى ان ليل بغداد بدأ يعود، واني صرت لا اغادر العمل في الساعة الثالثة من بعد الظهر كما كنت افعل في السنوات الماضية التي تلت التغيير، بل اتأخر حتى اسمع صوت المؤذن ينادي لصلاة المغرب ثم اغادر مكتبي مطمئناً، ولا ابالي في أي وقت اعود الى المنزل القابع في ضواحي بغداد الشرقية..

> لاني لا اريد التراجيديا وحسب، والمأساة ان تكون هي المعبرة عن ابداع المسرحيين والمخرجين والكتاب بل الضحكة المعبرة عن الامل بحياة اخرى تبتعد رويداً عن الكآبة والحزن، والصمت البارد

وحين اشتري قطع الزلابيا والبقلاوة، تنتابني الرغبة في الذهاب الى المستشفى لاعود امل طه واجلس عند رأسها المثقل بالجلطة الدماغية التي ضربت في اعماق ضحكاتها الجميلة. او لاقول لها (جرادة، جرادة، اكعدي، عصفور جاب لك زلابيا). وهي تنظر دون ان ترد بحديث، لانها لا تستطيع. اريد لامل طه ان تشفى سريعاً لاني اؤمن بان البلاد التي لا تتعالى فيها ضحكات الفنانين والادباء والصحفيين، ليست اكثر من هيكل خرب، تنعق فيه الغربان، وتسكنه الاشباح ليل نهار..

ولاني لا اريد التراجيديا وحسب، والمأساة ان تكون هي المعبرة عن ابداع المسرحيين والمخرجين والكتاب بل الضحكة المعبرة عن الامل بحياة اخرى تبتعد رويداً عن الكآبة والحزن، والصمت البارد.

ايتها الفراشة الممتلئة، مكانك على المسرح، وفي شاشة التلفاز، وعلى صفحات الجرائد، وليس المستشفى، عودي لتقولي لنا، اشلونكم عيوني.. او هلو عيوني.

ندوة في طب الكوفة بشأن آثار الهواتف النقالة على الصحة

النجف/ عامر العكاشي

اقامت كلية الطب بجامعة الكوفة ندوة علمية بعنوان (تأثير الهواتف النقالة واللاسلكي في حدوث الأمراض السرطانية وتأثيرها في الصحة العامة والصحة الانجابية).

وقال الدكتور لواء حسين مدير وحدة الفرات الأوسط لأبحاث السرطان"خرجنا اليوم بعدة توصيات من اجل الصحة العامة للمواطنين منها أبعاد أبراج الإرسال للهواتف النقالة خارج المناطق السكنية وعدم وضع وإنشاء هذه الأبراج قرب المدارس وملاعب الأطفال والمناطق السكنية وتقليل مدة المكالمات الهاتفية بواسطة الهواتف النقالة وضمن مدة لا تتراوح (١٥ دقيقة) يوميا وعدم استخدام هذه الهواتف من قبل الأطفال دون السن ١٦ سنة والنساء الحوامل ومحاولة استخدام الرسائل النصية بدلا من المكالمات الهاتفية وعدم حمل الهاتف النقال في منطقة الحزام لإبعاده عن الأعضاء التناسلية".

وأضاف" كما أكدنا ضرورة استخدام سماعة الأذن بالهواتف النقالة لإبعاده عن الرأس وعدم استخدام الهواتف النقالة عند الأشخاص الذين يرتدون النظارات ذات الإطار المعدني بسبب تأثيرها في قرنية العين".

في جامعة واسط

ابتكار جهاز للحد من سرقة السيارات

الكوت/ حامد المياحي

تمكن باحث فيزياوي بجامعة واسط من ابتكار تصميم جديد متطور لجهاز إنذار وحماية السيارات من السرقة.

وأكد الباحث الفيزياوي علي جبار فريح الزبيدي المنتسب إلى كلية العلوم بجامعة واسط انه انتهى من تصميم الجهاز واختباره قبل فترة وجيزة حيث أظهرت نتائج الاختبار إن الجهاز قد حقق نجاحاً كبيراً في أداء وظيفته التي صمم من اجلها، ويتميز التصميم الجديد لجهاز الإنذار والحماية بأداء وظيفتين احداهما تكون مسؤولة عن حماية السيارة من السرقة والأخرى تقوم بالإبلاغ عن حالة تعرض السيارة للسرقة مهما كان موقعها وبعدها .

واحتفظ الباحث ببعض التفاصيل عن تصميم الجهاز وذلك لسرية فكرة الابتكار موضحا ان الجهاز بسيط التكلفة حيث لا تتجاوز (٥٠ ألف دينار) ، كما أن أجزاء تصنيع الجهاز متوفرة بصورة كبيرة بالأسواق المحلية ومن الصفات الايجابية الأخرى التي يتمتع بها الجهاز انه يمكن استخدامه كجهاز إنذار خاص بالمنازل والمحال في حالة تعرضها للسرقة. ويتميز الجهاز ايضاً بالسرية عند أداء وظيفته من دون علم من يحاول سرقتها ما يوفر فرصة كبيرة لإلقاء القبض عليه وكذلك إمكان التخلص من الأصوات العالية التي تصدرها أجهزة الحماية والإنذار الأخرى والتي تسبب الضوضاء وبإمكان الجهاز أن يقوم بوظيفة أخرى غير وظيفتي الحماية والإنذار والتي لم يكشف الباحث عنها.

وأكد الباحث إن فكرة ابتكار التصميم الجديد لجهاز إنذار وحماية السيارات من السرقة كانت من أفكاره الذاتية مبيناً إن للخبرة العملية التي اكتسبها الباحث خلال دراسته في قسم العلوم التطبيقية/ الجامعة التكنولوجية وخلال عمله في مختبرات قسم الفيزياء في كلية العلوم/ جامعة واسط كان لها الأثر الكبير في إنجاح هذا العمل والذي استغرق تصنيعه واختباره فترة زمنية تقارب الثلاثة أشهر.

كما أوضح الباحث إن بعض أساتذة قسم الفيزياء قد اطلعوا على التصميم المبتكر وأعجبوا بفكرة عمله ومن بينهم التدريسي احمد عبد المهدي والتدريسي عيدان عاصي الزبيدي وهما من الأساتذة المتميزين في كلية العلوم/ جامعة واسط واللذان يتميزان باهتماماتهم الكبيرة في مجال الالكترونيات.

وقدم الباحث هذا الابتكار الجديد والذي أطلق عليه اسم (واسط) إلى قسم الفيزياء الذي يرأسه الدكتور عباس فاضل المعموري ليتم تقييم العمل بصورة علمية ورسمية وكذلك قدم إلى جهاز التقييس والسيطرة النوعية ليتم تقييمه وإمكانية إصدار براءة اختراع خاصة بالجهاز ولا يعتبر هذا العمل الوحيد لدى الباحث حيث تمكن الباحث قبل انجاز هذا العمل من ابتكار تصميم لمقياس مدرج مزود بمؤشر والذي تم بواسطته إنجاح ثلاث تجارب في مختبر الليزر والبصريات في قسم الفيزياء وتم اعتبار هذا التصميم عملاً ابداعياً بصورة رسمية من عمادة كلية العلوم بعد أن تم تقييمه من اللجنة العلمية في قسم الفيزياء برئاسة الدكتور هادي دويج العتابي عميد كلية العلوم حالياً ،كما إن الباحث تمكن من ابتكار تصميم يطور احد الأجهزة البصرية الخاصة بدراسة ظاهرة الاستقطاب والذي يصنع من عدة شركات عالمية ويطلق عليه مقياس الاستقطاب نصف الظل (polarimeter) والذي تم قبوله كبحث للمشاركة في المؤتمر العلمي الثاني لجامعة واسط، وأهدى الباحث هذا الانجاز المبتكر إلى جميع منتسبي وطلبة جامعة واسط والى كل أهالي محافظة واسط ليكون أول جهاز إنذار وحماية متطور يتم تصميمه في محافظة واسط بأفكار عراقية خالصة .من جانبه أشاد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور جواد مطر الموسوي بقدرات الباحث متمنيا له النجاح في عمله حيث اطلع بنفسه على هذا الانجاز الجديد بعد ان تفقد العديد من المختبرات العلمية في الكلية وفي بعض الكليات الأخرى وذلك بمناسبة يوم الجامعة وعقد مؤتمرها العلمي الثاني.

لبناء آواصر تعليمية

(٧) من رؤساء الجامعات في زيارة عمل للولايات المتحدة اليوم

بغداد/ المدى

يعتزم سبعة من رؤساء الجامعات اليوم السفر الى الولايات المتحدة الامريكية وذلك للمشاركة في مؤتمر تعليمي والاطلاع على قطاع التعليم الامريكي، واوضح بيان لاعلام وزارة التعليم العالي تلقت المدى نسخة منه امس: تقوم سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ببغداد ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي برعاية زيارة سبعة من رؤساء الجامعات في العراق الى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من ٣ – ١٣ شباط للمشاركة في المؤتمر الوطني للمجلس التعليمي الأمريكي وللإلتقاء بمسؤولين رفيعي المستوى في القطاع التعليمي الأمريكي بهدف إنشاء الأواصر بين الجامعات الأمريكية والعراقية.

واضاف البيان سيقوم رؤساء جامعات الأنبار وبابل و بغداد وذي قار ودهوك وكركوك والكوفة بحضور المؤتمر السنوي الحادي والتسعين للمجلس التعليمي الأمريكي والذي يمثل المؤسسة الرفيعة المستوى للتعليميين الجامعيين الأمريكان. وبعد هذا اللقاء وبدعم من المؤسسة الوطنية لجامعات الولايات والكليات، سيقوم رؤساء الجامعات السبعة بزيارة جامعة ولاية كارولاينا الشمالية وجامعة ولاية أوهايو وجامعة A&M في تكساس للقاء مسؤولي هذه الجامعات.

وبين مستشار قسم الشؤون العامة في سفارة الولايات المتحدة ببغداد، السفير آدم آيرلي، بحسب البيان قائلاً "هذه زيارة مهمة وتاريخية، وستؤدي الى شراكة مستديمة بين الجامعات الأمريكية والعراقية. هذه هي حصيلة السلام الذي كنا جميعاً ننتظره والذي أصبح ممكناً من خلال اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة".

من جهته اشاد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، د.عبد ذياب العجيلي، بالزيارة واضاف بحسب البيان إن إنشاء الأواصر بين الجامعات العراقية والأمريكية سيسمح بتدريب الكوادر وتبادل الزيارات، وإجراء البحوث المشتركة وتدريب وتبادل زيارات الخريجين والطلاب، وتطوير المناهج وتوفير الأموال وتشجيع فهم ثقافة البلدين وتعزيز الإمكانات، وتوسيع البحوث ورعاية العلاقات الدولية.

تهدف الى رفع المستوى المعرفي

وزارة النقل تستحدث اكاديمية تطبيقية لمنتسبيها

بغداد/ المدى

أوعز المهندس عامر عبدالجبار إسماعيل وزير النقل بتأسيس أكاديمية النقل بغية رفع المستوى المعرفي لملاكات الوزارة من خلال تطبيق تجربة العالم المتحضر في هذا المجال، اعلن ذلك بيان لاعلام الوزارة تلقت المدى نسخة منه امس واوضح: سيتضمن التعليم الأكاديمي في هذه المؤسسة، مضافاً إلى الجانب العلمي والمهاري، تدريب الموظفين على آليات اللياقة وأسلوب التعامل الحضاري مع المسافرين من مستخدمي وسائط النقل، فضلاً عن الاهتمام بالقيافة والمظهر الخارجي.

واكد البيان ان الدراسة في الأكاديمية لاتقتصرعلى فئة دون أخرى، بل تشمل جميع ملاكات الوزارة بدءاً بالوزير وانتهاء بأقل درجة وظيفية وستقسم فيها الدراسة على مراحل؛ فمرحلة لمن تحصيلهم الدراسي دون الثالث المتوسط، وثانية تشمل الموظفين من خريجي الثالث المتوسط إلى السادس الإعدادي، أما الثالثة فهي تشمل حملة الدبلوم، والأخيرة هي لحملة الشهادة الجامعية البكالوريوس فمافوق والذين هم بحاجة ماسة إلى اكتساب مهارات الإدارة الالكترونية ومواكبة التطور التقني والإداري العالمي وزجهم في دورات لتعلم اللغات الأجنبية لزيادة الاحتكاك بالخبرات العالمية ونقل التجارب الحديثة إلى بلدنا للنهوض بواقع قطاع النقل وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين.

وأضاف البيان إن بلوغ هذا الهدف سيكون من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة ومنها الجامعات العراقية ووزارة التربية.

بحث المخاطر الأمنية والقانونية للنقود الالكترونية

بابل/ المدى

كشفت دراسة قانونية في جامعة بابل عن ابرز المخاطر الامنية والقانونية للنقود الالكترونية وماهيتها وتنظيمها القانوني.

واوضح الباحث الدكتور محمد فوزي في كلية القانون بجامعة بابل ان النقود الالكترونية قد تمثل مجالا خصبا لكثير من الجرائم الخطيرة التي من شانها ان تعكر امن المجتمع واستقراره الاقتصادي والمالي من خلال جرائم غسيل الاموال والتهريب الضريبي والتزوير والاحتيال والقرصنة الالكترونية.

واكد الباحث في دراسته اهمية المواءمة بين ضرورة مواجهة المجتمع لتلك الجرائم التي يمكن ان تحدث من خلال هذه النقود وبين اهمية المحافظة على حرية الاشخاص وسرية معاملاتهم المالية وذلك بعدم السماح لغير الاطراف المعنية بالاطلاع على تلك المعلومات. مبينا الضوابط التي يجب ان يتضمنها التنظيم القانوني للنقود الالكترونية بضرورة توضيح حقوق والتزامات الاطراف المختلفة المتعاملة بهذه النقود وضرورة وجود اشراف قوي ورقابة صارمة من قبل الاجهزة المصرفية الحكومية على الجهات المسموح لها باصدار تلك النقود الدراسة اوضحت بان النقود الالكترونية هي عبارة عن قيمة مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب مصرفي وتحظى بقبول واسع من غير من قام باصدارها وتستخدم كاداة للدفع لتحقيق اغراض مختلفة حيث تتجلى اهمية ودقة هذا التعريف في تمييز النقود الالكترونية عن وسائل الدفع الالكترونية الاخرى

موضحا ان الدراسة تهدف الى توضيح اهم القضايا التي تثيرها النقود الالكترونية وقدمت بعض السياسات المتعلقة بالضوابط القانونية والتنظيمية الخاصة بتلك النقود التي يثير التقدم التكنولوجي كثيرا من المشكلات سواء على المستوى الاقتصادي او القانوني او الاجتماعي حيث تعد هذه النقود واحدة من الابتكارات التي افرزها هذا التقدم.